الكتابة العربية والسامية

لرمزي البعلبكي

إبراهيم السامرائي
كلية الآداب - جامعة صنعاء

البعلبكي ، رمزي / الكتابة العربية والسامية .— بيروت : دار العلم للملايين ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م .

كان لي وقفات على «الكتابة السامية» عرضت في جملتها لطائفة من المواد يتصل شيء منها بالرسم ، كما يذهب كثير منها إلى الأصوات وعلاقة بعضها ببعض ، وقد شغلت العربية من تلك الوقفات الرقعة الفسيحة .

وأعود اليوم لأجدد هذا الذي كان لي منه أشياء ، وذلك بالنظر في «كتاب» جديد حاز فيه مؤلفه على درجة الدكتوراه . والكتاب يشتمل على دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين ، وصاحبه رمزي البعلبكي ، وفيه علم نافع أخلص فيه المؤلف كل الإخلاص فوقف على جملة مسائل وقفات مفيدة .

ويبدو أن المؤلف كان يعتلج في صدره شيء يتصل بعنوان الكتاب ، ولست أراه إلا قد أطال النظر فيه مؤثراً أن يحبسه على شيء أقصر من ذلك فيبعد العربية من العنوان لأنها شيء يدخل في مصطلح «السامية» فيكون الكتاب «الكتابة السامية» ، ولكن ضرورات عدة يتصل بعضها برغبة «الناشر» الذي ينظر إلى رواج ما ينشر وشيوعه وذيوعه ، وإثبات «العربية» في العنوان يحقق هذا الذي يصبو إليه الناشر فأثبت «العربية» قبل السامية ، وهل العربية إلا إحدى هذه «اللغات» بله أعمرها وأشيعها وأقومها .

ولعل المؤلف الفاضل قد استشعر ما أشيع من استنكار هذه التسمية ، وهي مصطلح «السامية» لدى نفر من أهل العلم من الباحثين العرب الذين استبدلوا به «العربية» فأراد ألّا يناله منهم ذرء من طائلة النقد ، فراح يجمع بين «العربية» و «السامية» ليتجنب ما عسى أن يبتئس منه هؤلاء «الباحثون» ، وهو يرى بعد ذلك أن هذه الإضافة لا تقدح في نهجه العلمي الذي درج عليه في «الكتاب» .

والذي أراه أن مصطلح «السامية» على افتقاره ونقصه ، وعلى أنه قد ألصق في هذا العلم قبل أكثر من ثلاثة قرون بشيء من الاعتباط ، قد اكتسب صفة «المصطلح» ودرج على الأخذ به أهل العلم ، ومتى كانت «المصطلحات» وافية بكل أجزاء العلم ؟

والذي أعرفه أن «المصطلح» تقرره السيرورة والشيوعة واتفاق الدارسين ، وقد يكون هذا الشيء الذي يشيع ويعتمده أهل العلم ناقصاً لا يفي بجميع ماينطوي تحته من مراد . ألا ترى أن مصطلح «الكيمياء العضوية» مثلاً بعيد كل البعد عن واقع مادة هذا الضرب من «الكيمياء» الخاصة ، من أجل أن طائفة من أجزاء هذه «الكيمياء» ليست عضوية في أيامنا هذه ؟

إن مصطلح «السامية» ناقص أيضاً بسبب أنه يرجع إلى «سام ابن نوح» الذي ورد خبره في «الإصحاح العاشر» من «سفر التكوين» في «العهد القديم» ، وكان العالم الألماني «شولتزر» قد افترض في أواخر القرن الثامن عشر أن لغات الأمم التي تنتسب إلى «سام بن نوح» مجموعة خاصة جرياً مع النهج العلمي في تلك الحقبة في توزيع اللغات إلى مجموعة من «الأسر» اللغوية . وأن لهذه الأمم لغاتها التي تضرب إلى أصل واحد هو «السامية الأمّ» وقد فاته أن بين الأمم التي تنتسب إلى «سام بن نوح» من يتكلم لغة غريبة عن مجموعة هذه اللغات ، غير أن «المصطلح» قد شاع كثيراً واستعمله أهل العلم على «عواره» ونقصه .

وفي نفسي أن أقول : إن مقولة أصحابنا الدارسين في إلغاء مصطلح «السامية» لا تقوم على أساس قوي من العلم ، ذلك أن هذه اللغات القديمة تشتمل على جملة من لغات سبقت العربية بقرون طويلة ، ولا يمكن أن تكون شيئاً من «عربية» قديمة . إن العربية تشتمل على أنماط قديمة هي العربية الجنوبية في ألوانها السبئية والحميرية والثمودية واللحيانية والقتبانية ، وهذه الأنماط القديمة بعيدة كل البعد عن العربية التي نعرفها في حقبة ما قبل الإسلام ، تلك التي سُجلت في «الشعر الجاهلي» . وإذا كانت هذه بعيدة عن العربية الجاهلية ، فكيف حالها مع البابلية «الأكدية الآشورية» ثم اللغات الأخرى في المجموعة الآرامية بشعبها الكثيرة ؟ وكيف نقول في مسألة العربية «العبرانية» ، ثم سائر هذه المجموعة الكبيرة «السامية» ؟ لا أدري كيف نقول إن أفراد هذه «الأسرة اللغوية» عربية قديمة ؟ لا أدري كيف تكون هذه المقولة «المتهافتة» من العلم ؟ وإذا كانت قد

وجدت هوىً لدى غير أهل الاختصاص فإنها لا ترضي المختصين من أهل العلم ، بل هي مما يحمل الضيم على «العربية» . وهل يعد أصحابنا هؤلاء أن ما ذهبوا إليه تمجيد للعربية ؟

إن احترام العربية وتقديسها يفرضه العلم الصحيح كما يفرضه «الإسلام» الذي جعل من هذه اللغة مادة لحضارة عالمية .

ولنرجع إلى «كتابنا» هذا ، وما أرى أن المؤلف الفاضل قد اقشعرَّ مما ذهبت إليه ؛ فليس ذلك بشيء ، وإني لأظنه أبعد كثيراً مما يمكن أن يُقصيه عن العلم النافع .

إن الكتاب من كتب العلم النافع التي يضطلع بها أهل الاختصاص ، فهو في «الكتابة السامية» في تاريخها ، وهو يعرض للأصول التي انبثقت منها الألفباء السامية . وقد اقتضاه هذا أن يعرض لعلاقة هذا العلم بالمصرية والسينائية والجبيلية . ولابدّ له أن يشتمل اعتماداً على هذا على الكتابة السامية الشمالية وهي الفينيقية في الاصطلاح ، كما أشار إلى الكتابة الأوجاريتية[٢] وصفة الألفباء فيها إلى جنب صفة «المسمارية» .

ومن أبواب الكتاب ما جاء في هذه الشمالية وانصرافها إلى العربية في الشمال والجنوب ، وإذا كان الحديث عن «العربية الجنوبية» فمن البديهي أن يكون كلام على «الحبشية» .

وفي مجموع ذلك لابد من بسطة وافية تعرض لأسماء الحروف[٣] وترتيبها وكتابة «الصوائت» (Voyels) . وهذا الباب يشتمل على أجزاء كثيرة تدخل في المواد المجملة التي جاءت في البابين الأول والثاني .

لقد أجملت ما ورد في هذا الكتاب في هذا الموجز[١] ، وقد يكون هذا الإيجاز «مضلّة» لا يمكن للقارىء أن ينال منها ما اشتمل عليه من فوائد دقيقة اتّسمت بشمولية واستيفاء يقبل عليها أهل الاختصاص غير مزورّين مما جاء فيه من «عمومية» لا تنال من دقة العلم ، ولكنها مستهدفة يرمي من ورائها المؤلف أن يتقدم للناشيء من الدارسين بشيء يقدر على احتوائه واستيعابه .

وقد أفاد المؤلف من آثار أهل الاختصاص وجلهم علماء غربيون كتبوا في هذه المسائل دراسات جادة في لغات غربية معروفة ، كما أفاد شيئاً مما ورد في العربية في المصادر القديمة والحديثة مما يتصل بالعربية التاريخية . وجملة هذه المواد التي اضطلع بها المؤلف مبسوطة بمنهج علمي سليم .

إن عرض هذه المواد القديمة اقتضى المؤلف مادة تاريخية وافية واقفاً فيها على المصادر النافعة ، ولا تعدم أن تجد المؤلف أمام النقوش التي لقي فيها نصباً فبذل جهداً قد حاول واجتهد وناقش الدارسين وخلص إلى شيء مفيد .

وإذا كانت الإشارة إلى مصادر المؤلف فمن المفيد أن أشير إلى ما كان له أن يفيده مما كتبه الفرنسيون في مادة «الكتابة السامية» وذلك لأن للأستاذ «دورم» (Dhorm) من أساتذة «مدرسة الدراسات العليا» في السوربون كتاباً جليلاً في هذا الموضوع وقد وسمه بـ «الكتابة السامية» .

وللأستاذ دوبونت سومير (Dupont Sommaire) مشاركة جيدة في هذا الموضوع ، وقد أفاد المؤلف شيئاً مما كتبه هذا الأستاذ .

قلت : لقد أفدت من هذه الدراسة الموفقة ، وذلك يتأتّى من كونها ألمّت بجملة ما ورد في كتابات العلماء الغربيين من أهل الاختصاص ، ثم إني وقفت على موادّ مفيدة كان للمؤلف فيها قول ورأي وإفادة ، وأود أن أقول فيها ما بدا لي في ذلك :

١ ـــ جاء في الفصل الخامس في «أصول الكتابة العربية الشمالية» وتأثرها بالخط النبطي بسبب التأثر الحضاري بالآراميين كلام على «نقش النمارة» المشهور فقال المؤلف في (ص ١٢٦) :

السطر الأول :

ـــ ت ي (تي) :

اسم إشارة للمؤنث ، وقد ذكر النحويون العرب التاء عنصراً من عناصر أسماء الإشارة المؤنثة (المقتضب ٢٧٧/٤) .

أقول :

إن التاء مادة الإشارة ، ولكنها مفتقرة إلى «صائت» وهو إما كسرة تلي التاء (تِ) ، أو فتحة تليها أيضاً (تَ) وقد تمد فتكون «تا» كما في الشاهد الذي ذكره المؤلف الفاضل :

ها إنّ «تا» عِذرةٌ إن لا تكن نَفَعَت
فإنّ صاحبَها قد تاه في البَلَدِ

وأقول : إن زيادة «الصائت» هو من أجل أن تكون مادة الإشارة وهي «التاء» شيئاً من تركيب يؤلف «كلمة» ولو كانت ثنائية . وعندي أن زيادة «اللام» في «تلك» من أجل جعل الثنائي ثلاثياً ليكون كلمة كسائر الكلمات في اللغات السامية ، وأما الكاف فشيء دالّ على المخاطب ، ولذلك يقال : تلكَ و تلكِ وتلكم .... وليس شيئاً قول النحاة العرب : إن «اللام» للبعد .

وقد سَمّى المؤلف «الهاء» في «هذي» ونحوها في «حاشيته» عنصراً إشارياً ، وهو شيء أفاده مما اجتهد فيه النحاة المحدثون من الغربيين ، وهو ما عَبَّر عنه النحاة العرب بأنه مفيد للتنبية .

والذي أراه أن «الهاء» زيادة أراد منها المعرب الواضع القديم أن يكون للمادة الإشارية وهي «الذال» بناء يجعله كلمة كسائر الكلم الثلاثي . وقد أضيفت هذه الهاء في «هذي» لهذا الغرض ، وهو

نفسه الذي يتحقق من إضافة الهاء الأخيرة من «هذهِ» مع صائت قصير هو الكسرة أو بدونها .

وهذا هو نفسه الذي جرى في العبرانية فإننا نجد الذال المكسورة (أي السيجول العبرية זֶה Zeh للمذكر ، والذال بعدها ضمة طويلة كما في זאת zoz للمؤنث .

وقد أشار المؤلف في «حاشيته» المشار إليها إلى :

إن الصيغة التي بالكسر (وهي זֶה Zeh) تختص بالمذكر في الأصل استعمالها في العربية نفسها للتذكير في «الذي» و «الذين» . وقد يكون استعمال «ذي» للمؤنث بدلاً من المذكر قياساً على استعمال «تي» للمؤنث .

أقول : ومجيء الكسر في المذكر والمؤنث ينفي الاختصاص . والاختصاص في هذا يكون في أن «التاء» خاصة بالمؤنث ولاترد في المذكر .

٢ ــ وجاء في الصفحة (١٢٧) في الكلام على «النقش» نفسه ، فقد ورد فيه :

م ر ا ل ق ي س ب ر ع م ر و (امرؤ القيس بن عمرو) .

قال المؤلف :

والباء والراء لفظ «بار» (Bar) الآرامية التي تعني الابن ، والأرجح أنها ليست منقلبة عن «بن» الموجودة في سائر اللغات السامية ، أي أن كلاً منهما أصل .

أقول : من المفيد أن نقف قليلاً لنرى أنّ : «بن» تقابل «بَر» ، وقد شاعت «بَرْ» في الآرامية وهي ليست غريبة عن «بن» ، ولا دخيلة على العربية كما في «بَرْنَسا» أو «البَرْنَساء» أو «البَرُنشاء» وهو معرَّب "ܒܪܢܫܐ" الآرامية(٤) ، وذلك لأنّ «بَر» وإن كانت مشهورة في الآرامية السريانية فهي غير بعيدة من «بن» العربية ، ولابد من النظر فيها إلى المسألة الصوتية ، فقد عرفنا أن «بن» في العربية قد تتحول النون فيها إلى اللام فنقول : «بَلْعَنبَر» و «بَلْيزيد» ، وإذا كنا قد وصلنا إلى هذه المسألة الصوتية أدركنا يُسر أن اللام والراء يشتركان في صفة «الميوعة» في علم الأصوات ، وهكذا ليس غريباً أن ندرك «بن» و «بر» وليس من إشكال .

ثم قال المؤلف :

أما اسم العلم «عمرو» فمماثل تماماً لنظيره العربي حتى في كتابته .

أقول : وهذا يعني أن «الواو» في «عمرو» شيء لا يراد به أن يُميّز القارىء بين «عُمَر وعَمْرو» كما ذكر اللغويون العرب ، وذلك لأن هذه الواو صوت صائت يظهر في النطق القديم ، وقد تخفّفت منه العربية إيجازاً ، مثله كمَثَل «سيبويه» المكسور الآخر الذي تخفّفت في النطق فصار كأنه ساكن الآخر .

ويبدو أن هذه الواو في الآخر لزمت الاسم كما لزمت في «عبدو» في عصرنا ، وهي مجتزأة من «عبد الله» وغيرها من الأسماء التي حذف منها المضاف إليه ، وقد أشار المؤلف إليها في (ص ١٣٣) .

٣ ــ وجاء في الصفحة ١٢٩ في كلام المؤلف على النقش المذكور :

ــ ذو (ذو) :

اسم الموصول المفرد المذكر ، يقابله «الذي» في العربية الباقية . وقد احتفظت لهجة «طيّء» بـ «ذو» بدلاً من «الذي» كما يذكر النحويون منبّهين على استعمالها بلفظ واحد للمذكر والمؤنث إفراداً وتثنية وجمعاً ....

جاء في كتاب سيبويه (٤٦٠/١) : ... لا أفعل بذي تسلم ، ولا أفعل بذي تسلمان .....

أقول :

إن «الذال» هو مادة اسم الموصول وإضافة «الألف واللام» في «الذي» من أجل أن يكتمل نصاب للكلمة يُحسِّنها ، وهذه الإضافة كإضافة الصائت الأخير وهو الياء ، وعلى هذا يكون «الذي» في الأصل مثل «ذو» وكلاهما «ذال» هو الأصل ، وإذا أضيف الصائت الأخير فهو ياء تارة ، وواو تارة أخرى ، وعلى هذا فليس «ذو» شيئاً مختلفاً في مادته عن «الذي» ، وقد قلنا إن الألف واللام إضافة في العربية ، ألا ترى أن السريانية تكتفي بالدال للإعراب عن اسم الموصول مذيّلاً بصائت هو الكسرة ؟ وليس من ألف ولام .

ويحسن بنا أن نشير إلى أن النحاة العرب قد ذكروا صوراً عدة لاسم الموصول وهي : «الّذي» بالذال تليها الياء مُخفّفة ، و «الذيّ» بالياء مُشدَّدة ، و «اللذِ» بالذال مع صائت هو الكسرة ، و «اللّذْ» بالذال الساكنة ، وقد أوردوا في ذلك شواهد ، وأنشدوا :

وليس المال فاعلَمْه بمالٍ من الأقوام إلّا للّذيّ

وقد استعمل المتنبي «اللّذْ» بسكون الذال في قوله : «اللّذْ عَنَا» في نونيته التي مطلعها :

الحبُّ ما مَنَعَ الكلامَ الألسُنا وألَذُّ شكْوَى عاشق ما أعلَنَا

وهذا كله يدل على أن «الذال» اسم الموصول ، وهو في هذا يتفق مع اسم الإشارة ، وليس الموصول ولا الإشارة إلا مادتين تؤدّيان معنى متشابهاً .

وعلى هذا ليس من موجب أن نقرّب بين «اللنون» و «ذو» كما ذهب المؤلف .

٤ ــ وجاء في الصفحة ١٣٨ النص الآتي :

ــ و ب ي ن ب ن ي هـ ا ل ش ع ر ب :

قال المؤلف :
تختلف ترجمة هذه العبارة باختلاف تفسير الكلمة الأولى منها ، وغالباً ما قرئت هذه الكلمة «بيَّن» بمعنى «قسَّمَ» أو «وزَّعَ» فكأنّ امرأ القيس قسم الحكم على الشعوب بين أبنائه .

أقول : ولم يَر المؤلف في هذه الترجمة شيئاً من وجاهة ، ومن أجل ذلك افترض في «الحاشية» أن تكون «بيَّن» بمعنى «زوّجَ» والمعنى على ذلك يكون أن امرأ القيس زوّج بنيه الشعوب ، أي عقد معهم الأحلاف بهذا .

أقول : لقد افترض المؤلف هذه الترجمة ولكنه غير مطمئن من ذلك كما أشار .

وأرى أن المادة « ب ي ن » في « النقش » لا يفترض فيها أن تدل على «البيان» أو «التبيين» أو على الظرف «بين» ليس غير . ذلك أن النظر في النقوش يقتضي أن ينظر فيه الفاحص فيضع صوراً عدة قد يكون لكل منها وجه ، وعلى هذا ألا يجوز أن تكون «بين» مفيدة للزواج إذا عرفنا أن العربية قد اشتملت على مقلوبها وهو «ب ن ي» وقولهم : بنى بها أي «تَزَوَّجها» ؟!

٥ ــ وجاء في الصفحة ٢٢٩ في الكلام على الحرف pē ، وأنه إما مقطع واحد يشتمل على الحرف الصامت وبعده صائت قصير ، وإما كلمة ذات معنى وليس مجرد مقطع لا معنى له . ومعناها «فَم» ، وهي في العبرية פֶּה Pe (h) ، وتقابل فوه في العربية .

وقد علّق المؤلف في حاشيته فأشار إلى الميم الي تلحق الفاء في العربية ، وأنها من آثار «التميم» الذي يقابل التنوين في عربيتنا اليوم .

قلت : لقد كنت أوّل من أشار إلى مصطلح «التميم» في كتابي «فقه اللغة المقارن» ، وقلت : إنه يقابل نون التنوين في العربية الشمالية ، وليس «عربيتنا اليوم» كما أشار المؤلف . ولكن «الميم» رسمت كتابة بخلاف نون التنوين . وقلت : لعل من هذه الميم الميم في آخر بلعوم وحلقوم وزردوم وحَيْزوم ، ونظائرها .

ولِمَ لا يكون ذلك إذا عرفنا أن نون الجمع للمذكر السالم في العربية وقبله الياء ، يقابله ميم في العبرانية مسبوقاً بالياء ، وهو الميم الذي «يُمَيِّم» الكلمات الأكدية القديمة ؟ وكأن العربية الجنوبية قد جرت على هذا أيضاً ، ومنها جاءت «فم» إلى العربية الشمالية .

٦ ــ وجاء في الصفحة ٣٠٧ في الكلام على الصوامت والصوائت في العربية قول المؤلف :

.... لعل ذلك لأن «ا» في أول ترتيب الألفباء يرمز إلى الهمزة لا إلى الصائت الطويل الذي يمثّله هذا الرمز .

قلت : وقد أُحرج أصحاب المعجمات في هذا الحرف «ا» الذي تبدأ به الألفباء العربية فجعلوه معبراً عن الهمزة فبدأوا به الكلم التي آخرها همزة كما في «الصحاح» وما جاء على نظامه مثل «لسان العرب» وغيره .

وهذا الحرف سبَّب إشكالاً وذلك لأنه في الاسم والرسم يرمز حيناً إلى الهمزة كما في كتب اللغة ومنها المعاجم ، وهو حيناً آخر يرمز إلى الفتحة الطويلة كما في كتب الصرف وكتب الأصوات . وكأنّ «الهمزة» قد تجنّبوها رسماً كما تجنّبوها اسماً ، فلم ترد في عدّة الحروف ، ولم يكن لها رسم خاص بها . وأمّا رسمها الذي نعرفه فمتأخر ، وذلك أنهم اقتطعوه من «العين» (ع) فجعلوا الرأس للهمزة (ء) . وهذا كله مما حمل الضيم على الهمزة ، وعلى ما جرَّ من مشكلات في رسمها وكتابتها .

وحجّة القدامى في موقفهم من «الهمزة» ما ذكره الخليل في «مقدمة العين» من أن الهمزة مهتوتة إذا رُفِّهَ عنها لانت ، ويريد بذلك أنها تُسَهَّل إلى المدّ ألفاً وواواً وياءً ، وتلك حجة غير مقنعة من الناحية العلمية .

٧ ــ وجاء في الصفحة ٣٠٩ في الكلام على الذال «ذ» قول المؤلف :

الحرف «ذ» يقع بعد الحرف «د» وهو مقابله في النبطية والسريانية فكلمة «ذَكَر» في العربية هي ܕܶܟܪܳܐ Dekrà في السريانية ، وهي في العبرانية זָכָר Zàkàr .

أقول : وهذا قد يحصل في اللغة الواحدة نفسها ألا ترى أن «ذَخَر» يبدل فيه الذال في المزيد إلى دال فيكون «ادَّخَرَ» . وأنّ «بَذٌّ» تصبح «بزٌّ» .

ولو أنك عَدَلتَ إلى علاقة الفصحى بالألسن الدارجة لرأيتَ شيئاً من هذا ، ألا ترى أن «حاطَ» ، ومعناه معروف ، يصبح «حاصَ» في لغة العراقيين ، و «الحِياصة» ضرب من الزنانير القديمة .

وقد أشار المؤلف إلى «الغُرْلة» في العربية ومقابلها «العورولتا» في السريانية و «العورلا» في العبرانية ، وأضيف أن «غَرْب» في العربية هو עֶרֶב عِرِب في العبرانية .

ولِمَ لا تنظر إلى الفصيحة في لفظ «المُغَرَّب» الذي يكون «مُعرَّب» في العامية القروية في العراق للحيوان الذي جاء من اجتماع أصلين ، أي هجين .

٨ ــ وجاء في الصفحة ٣٣٣ قول المؤلف في «الحاشية» :

يستعمل فعل קָטַל في اللغات السامية ، وهو يقابل «قَتَلَ» العربية ، كما يستعمل «فَعَل» في العربية لتحديد أوزان الصيغ .

أقول : واستعمال «فَعلَ» لأوزان الصيغ معروف في العبرية أيضاً فقد يُشار إليه لبيان الأوزان . أما الفعل «قطل» في اللغات السامية ومنها العبرانية فيستعمل كما يستعمل الفعل «ضَرَبَ» في استشهاد

النحويين العرب . وكأنهم صاروا إلى «قطل» تجنباً من «فعل» التي لا يقبل فيها حرف العين التضعيف في «العبرانية» .

٩ ــ وجاء في الصفحة ٣٣٥ في «حاشية» المؤلف :

... هذا طبعاً إذا اعتبرنا اسم الفاعل صيغة اسمية ، فإن جعلناه فعلاً كانت التفرقة بين صيغتين فعليتين إحداهما للماضي والأخرى للحال ، أو «الفعل الدائم» كما سمّاه الفراء والكوفيون .

أقول : ولا أدري أين وجد المؤلف مصطلح «الفعل الدائم» بتسمية الفراء والكوفيين .

وأودّ أن أشير إلى أن الفراء وحده استعمل «الدائم» وليس «الفعل الدائم» في «معاني القرآن» مراتٍ عدّة ، ويُريد به اسم الفاعل في كلامه على الفعل ، فتوسع المعاصرون في فهم قول الفراء هذا وأضافوا إلى «الدائم» كلمة «الفعل» ثم ألصقوا هذا القول بعامة الكوفيين .

وأغلب الظن أن المؤلف قرأ هذا في كتاب «مدرسة الكوفة» فسلّم به ولم يتحقق من المصدر الأصل .

١٠ ــ وجاء في الصفحة ٣٥٧ قول المؤلف في الكلام على ثلاثة الصوائت القصيرة في العربية وعلى ثلاثة طويلة ، وهو يقول :

ونعلم يقيناً أن الأصوات العربية أكثر من ذلك بكثير .

أقول : هذا صحيح من الناحية العلمية ، ولكن القدامى لم يتركوا لنا إلا هذا العدد القليل من الصوائت ، فلم يكن لديهم رموز أخرى تشير إلى أصوات ما يدخل في بابي «الإمالة» و «الوقف» ، وما هو داخل في «الرَّوم» ونحو هذا .

ألا ترى أن العرب في حاضرهم يختلفون في الفتحة طولاً وكمّاً كما يختلفون في الضمّة والكسرة ، وإني أذكر أن اللبنانيين كانوا يشيرون إلى اسمي أنا «السامرائي» في كلامهم على كتاب أو نحو هذا فيرسمون المدّ الطويل بعد السين فتحة فيكون اسمي «السمرائي» ومثل هذا قد حدث في العربية القديمة فزاد من الكلم المحفوظ في كتب اللغة . ألا ترى أن «زَمَن» و «زَمان» شيء من هذا ؟ ومثل هذا كثير ، ولو انبريت له مستقرياً ومستوفياً لجرّدت من ذلك كتاباً برأسه .

وقد يكون من المناسب أن أعرض لجملة هذه النقوش القديمة مما يتصل بالعربية الشمالية أو العربية الجنوبية كنقش «النمارة» الذي أشرنا إليه ، ونقش «أمّ الجمال» الذي تحدث عنه المؤلف و «حجر مؤاب» وسائر النقوش القديمة المحمولة على العربية فأقول : إن جملة هذه النقوش لا تنبىء عن مستوىً عالٍ من التطور اللغوي ، فهي أقرب إلى أسلوب العوام منها إلى أسلوب الخاصة ، وفرق بين راع للحيوان يثبت نصاً في حجر ، وآخر يثبت شيئاً يتصل بوفاة ملك أو أمير أو كاهن .

أريد أن أقول : إن هذه النصوص البدائية لا يمكن أن تُلحق بالعربية الناصعة في الأدب الجاهلي ، ومعنى هذا أن بين أحقاب هذه النقوش وبين الأحقاب الجاهلية المتصلة بالأدب الجاهلي قروناً طوالاً ، فلا يمكن أن يحمل هذا «اللغو» الذي تكشف عنه النقوش على أنه عربية قام عليها أدبنا القديم .

إن العربية في نصوص الشعر الجاهلي عربية عالية الدرجة من حيث أنها قبل كل شيء لغة موحدة عامة لم يبق فيها غير القليل من صفات اللهجات القديمة ، فإنك مثلاً لا تلحظ من الأصول اللهجية القديمة شيئاً في شعر امرىء القيس مثلاً يُميزُه عما في لغة زهير وسائر الجاهليين ، ذلك أن عناصر الوحدة بينها هو الطابع العام الذي تتضاءل معه خلافات اللهجات .

ثم إن هذه العربية الجاهلية قد استوفت في الأشكال والمضامين أزكى الدرجات ، فأنت واجد فيها من حيث الشكل أن الكلمة في مختلف أبنيتها تراكيب متسقة منسجمة في صوامتها وصوائتها ، وهي أبنية كثيرة ، وكلها جاء على نمط موزون متسق . ولعل بسبب هذا حفلت العربية بما فيها من أوزان شعرية ينتظمها نظام موسيقي مكتمل الأداء والاتساق . ولم يتمّ لها هذا إلا بما كان للكلم في العربية من ناظم يقوم على حساب دقيق من القصر والطول في أبنيتها . ألا ترى أن هذه العربية تجافت بناء «افعالّ» وما يتأتى منه من اسم الفاعل والمصدر ونحو ذلك في أوزان الشعر ، وليس شيء من هذه يَتسمَّح في قبول هذا البناء إلّا «المتقارب» من بحور الشعر على ضيق وبَرمَ بهذا البناء .

وما أظنك تجهل السبب في عدم طواعية هذا البناء لأوزان الشعر المعروفة ، ذلك أنّ طول المقطع الذي يكون في الفتح الطويل ، أي المدّ ، ثم يتبعه التشديد يؤلف كله في حشو كلمة «احمارّ» أو «حَمارّة» ثقلاً لا يفسر إلا في أنه يفتقر إلى الاتساق في الصوائت والصوامت في سائر أبنية العربية .

وقد درجت العربية على المحافظة على الاتساق في بنية الكلمة ، ألا تراهم اجتزأوا من الكلمة الواحدة بعضها حفاظاً على الوزن كقول لبيد :

دَرَسَ المَنَا بمَتالع فأبانِ فتقادَمَت بالحَبْسِ فالسُّوبانِ

وأراد «المنازل» فرخّم في غير النداء .

وقال العجاج :

وربِّ هذا البلد المحرَّم
والقاطناتِ البيتِ غيرِ الرِّيَّم
قواطناً مكّة من وُرْقِ الحَمِي

وأراد بـ «الحَمي» الحمام ، وهذا مبسوط في كتب النحو القديم .
وقد يلجأ الشاعر إلى تغيير الكلمة الصحيحة فيأتي بأخرى لا تتفق في دلالتها اللغوية على ما كان للأصل من حقيقة تاريخية اعتاداً على شيء لا يعين على هذا الصنيع كقول زهير :

فتُنتج لكم غِلمان أشأمَ كُلُّهُمْ كأحمر عادٍ ثم تُرضِعْ فتَفْطِم

والأصل : كأحمر ثمود ، والذي جرّأ الشاعر على ارتكاب هذا التجاوز كثرة ورود «عاد» مع «ثمود» فلا تأتي «عاد» في النصوص القديمة إلا جاءت معها «ثمود» .

وقد درجت العربية على الحفاظ على الاتساق والانسجام بين الأصوات وتجاوزت في ذلك الشعر إلى النثر ، ألا ترى أن ما يدعى بـ «التناسب» هو شيء من هذا ؟ وليس قراءة أبي جعفر «سلاسلاً وأغلالاً وسعيرا»(*) إلا لخدمة هذا الغرض الفني الجميل ، فتنوين «سلاسلاً» وهو بناء الجمع الذي لا يقبل هذه النون كما نعرف كان بسبب من الحصول على «التناسب» فتجيء الكلمات الثلاث على بناء واحد .

وقوله ﷺ : «ارجِعْنَ مأجُوراتٍ غير مأزُورات» من هذا الباب ، فقد كان يجب أن تكون «موزورات» هي المتطلبة الدالة على المعنى المراد من «الوِزر» وهو الذنب ، ولكنه ــ صلوات الله عليه ــ عدل عنه إلى المهموز «مأزورات» ليتم هذا الضرب من التناسب وهو غرض صوتي يحقق ضرباً من الكلام الجميل .

والحديث معروف مشهور وهو مما قاله إلى أزواجه بعد أن ابتأس منهن وصرفهن إلى بيوت أوليائهن .

وأنت إذا جئت إلى أي مادة في العربية وجدتها مادة مكتملة من حيث عدة أصواتها وعلاقة بعضها ببعض ، ولنأخذ مثلاً مادة الفعل مجرّداً و مزيداً لنقول إن أبنية الفعل في العربية جرت على أوزان ضبطت فيها النسب طولاً وقصراً ، وأنها حافظت على أن يكون بين أصواتها قدر كبير من الانسجام . ألا ترى أن أفعالاً من قبيل : سَلْقَى وخَنْثَى واسلَنْقَى واحرَنْبَى واحلَوْذَبَّ واحرَنْجَمَ واطلَنْخَمَ ونحو ذلك أبنية تجنّبتها العربية فلا يصار إليها إلا في ضرورة ملجئة ، أو أن يستعير شيئاً منها المعرب للمعاياة والتعالم والتفيهق .

ولم يرد اسم المفعول من الأجوف نحو: مصون ومَلوف ومَبيع إلا تجنّباً لـ «مصوون وملووف ومبيوع» وفي هذه الصيغ الأخيرة اجتماع لصوتين أبَت العربية أن يجتمعا وهما الواو والياء يعقبها صوت صائت هو الضمة الطويلة . وإذا كان قد سمع شيء من هذا فهو قليل نادر ، ولعل شيئاً منه اصطنعه النحارير ابتغاء السير في معرفة اللغات النادرة .

هذه نماذج من حفاظ العربية على الشكل في الأصوات وعلاقة بعضها ببعض .

ثم إننا لنلحظ أن هذا القدر من الإحكام والإتقان في الشكل صاحبه سمو في الدلالات ، فأنت تحسّ أن الشاعر الجاهلي قد أدرك من السمو العقلي درجة عالية ، ففي الشعر الجاهلي تجد أفكاراً تتصل بالخير والشر ، وتجد مواد تتصل بسلوك الإنسان في الحياة وكيف تجري علاقته بصاحبه ورفيقه في ذلك المجتمع البدوي القديم ، وما ندعوه بالقيم الإيجابية في الحياة نعرف منها الشيء الكثير في هذه النصوص القديمة . وإذا كنا نلمح شيئاً من فكرة القضاء والقدر في الشعر القديم ندرك أن المجتمع العربي القديم مجتمع كان له من أسباب الحياة المنظمة القائمة على الفكر قدر كبير . وليس غريباً أن نسمع قائلهم يصف الشعر القديم في أنه «ديوان العرب» .

ولو أنك أردت أن توازن بين هذا الفكر القديم الذي تفصح عنه النصوص الجاهلية ، وبين ما تكشف عنه النقوش في بلاد اليمن ، والنقوش الثمودية واللحيانية والقتبانية وغيرها ، لأدركت أن بينهما فجوات واسعة فاصلة بين عهدين وحضارتين ولغتين ، ولا سبيل إلى ملء هذه الفجوات إلا بما ستسفر عنه كشوف جديدة . ومن أجل ذلك كان على حق اللغوي القديم في قوله :

ما لغة حِميَر بلغتنا ، ولا لسانها بلساننا .

ولقد عنيت العربية بتناسب الأصوات كما عنيت بتناسب الكلم ، ومن أجل ذلك قالوا في فصاحة الكلمة أن يتم فيها حُسن اتفاق في الأصوات ، وقد فسروا هذا بأن تكون أصواتها متباعدة المخارج ، فإذا جاءت متقاربة حكموا بعدم فصاحتها . والذي أراه أنهم وضعوا شيئاً لعله من صنيعهم ليثبتوا هذه المقولة ، فقد زعموا أن أعرابياً قال : تركت ناقتي ترعى «الهُعْخُع» ، وهو يريد «العُشب» فمجيء الهاء والعين والخاء والعين في كلمة واحدة على هذا النحو من الترتيب أفقدها الفصاحة . وعندي أن ذلك قد اختُرِع من أجل غرض تعليمي .

وزعموا أن أعرابياً جاء إلى الخليل بن أحمد فأنشدَه :

ترافَعَ العزُّ بنا فارفَنْعَعا

فاستهجن الخليل ذلك منه ، فقا له الأعرابيّ : أقيس على قول العجاج :

تقاعَسَ العزّ بنا فاقعَنْسَسَا

أقول : إن «ارفنعَعَ» من الكلم الذي حَمَل الضيم عليه تقارب المخرج بل تماثله في مجيء العين يتلوه العين في الكلمة نفسها .

وفي صيغة الخبر ما يُشمُّ منه أثر الوضع انتصاراً لمذهب «القياس» ذلك أن أبا علي الفارسي من أشدّ القائلين بالقياس قد قال : ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب .

وبعد ، فهذه جملة فوائد دفعتني إلى استذكارها في هذا الموجز قراءة في «الكتاب» الذي أشرت إليه في بداية هذه الدراسة .

الهوامش

(١) إضافة إلى هذا العرض الموجز بدا لي أن أعرض لشيء من الأصوات مما ينصرف إليه النظر في «الرسم» وعلاقته بالصوت .

(٢) إني لأميل إلى عدم استعمال الجيم العربية للإعراب عن لفظ «الأجارتية» (كذا) على نحو ما يستعمل المصريون .

(٣) لقد استعمل المؤلف «الصوائت» وهو يقابل به «الصوامت» . ولست أرى ضرورة لاستعمال مصطلح «الحروف» فإنه من غير شك مضلّل .

(٤) أفاد المؤلف في «حاشيته» أن فرنكل (S. Frankel) لم يذكر الكلمة «بَرْنساء» في كتابه «في الدخيل الآرامي في العربية» أقول : لقد ذكر الجواليقي هذه المادة في «المعرَّب» .